جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2016

اكتوبر 2016

تباطؤ النمو الكلي للاقتصاد في الربع الثاني (تم تعديل التوقعات للنمو السنوي)

- بالقيمة الفعلية، نما الاقتصاد السعودي بنسبة 1,4 بالمائة في الربع الثاني لعام 2016 مقارنة بالربع المماثل لعام 2015.
- استمر معدل النمو بالانخفاض على أساس المقارنة السنوية للربع الرابع على التوالي.
- يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي السنوي للقطاع النفطي والقطاع الخاص غير النفطي.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي السنوي للقطاع الحكومي غير النفطي في الوقت ذاته نمواً إيجابيًا، في أعقاب تراجعات متتالية للربعين السابقين.
- ضمن الاقتصاد الخاص غير النفطي، سجل كلاً من قطاع النقل وقطاع التمويل أسرع معدلات نمو في الربع الثاني، بينما شهد قطاع التشييد والبناء و تجارة الجملة والتجزئة والصناعات غير النفطية تراجعًا في النمو السنوي للربع الثاني على التوالي.
- نتوقع أن يستمر نمو الإنتاج النفطي خلال الفصل الثاني لعام 2016، بينما تخف وتيرة التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- لذلك راجعنا توقعاتنا لمعدل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016، ليصل إلى 1,1 بالمائة بدلاً من توقعاتنا السابقة عند 1,7 بالمائة.

أظهرت بيانات نشرتها الهيئة العامة للإحصاء حول الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من هذا العام، نمو الاقتصاد الفعلي بمعدل 1,4 بالمائة مقارنةً بـ 4,9 بالمائة للربع المماثل لعام 2015، و 1,5 بالمائة للربع الأول لهذا العام. ويعد هذا رابع تباطؤ على التوالي، حيث تراجع النمو في القطاع النفطي والقطاع الخاص غير النفطي. بينما سجل القطاع الحكومي غير النفطي نمواً إيجابياً في أعقاب انكماش خلال الربعين السابقين. جاء التباطؤ في نمو القطاع النفطي بالدرجة الأولى إلى ارتفاع إنتاج النفط لمستويات عالية خلال الفترة ذاتها من العام السابق. على الرغم من أن القطاع النفطي يعد عاملاً مؤثراً في انخفاض النمو الكلي للناتج المحلي الاجمالي، إلا أنه بقي كأكبر مساهم في النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي بـ 0,7 نقطة مئوية (شكل 1). سجلت نصف النشاطات ضمن القطاع الخاص غير النفطي نمو سنوي إيجابي، بينما سجل النصف الآخر انكماشاً للربع الثاني على التوالي مما دفع

شكل 1: تراجع النمو الكلي للاقتصاد خلال الربع الثاني

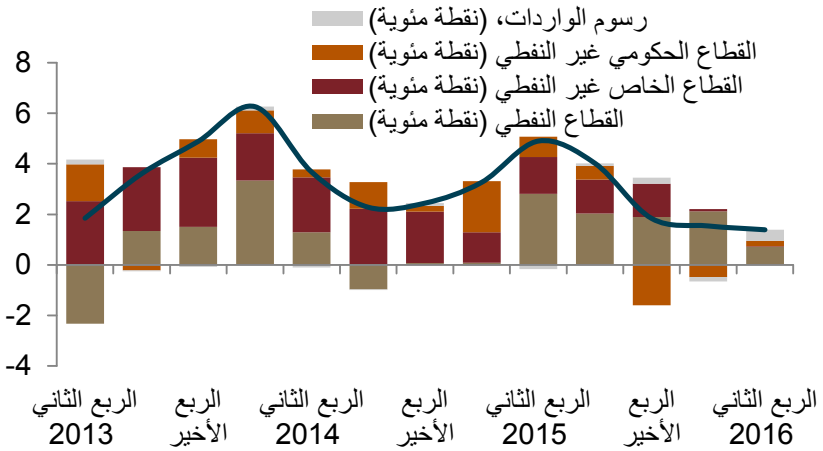

نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

(نسبة مئوية)

	التغير الربعي	التغير السنوي
الربع الثاني - 2016	-1,3	1,4
الربع الأول - 2016	0,7	1,5

مقارنة النمو الاقتصادي في المملكة بدول أخرى

(الربع الثاني 2016، التغير السنوي)

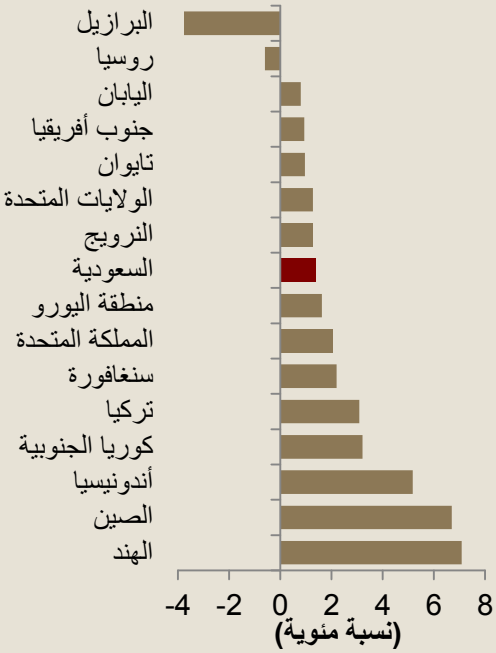

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
falturki@jadwa.com

راكان آل الشيخ
محلل اقتصادي
ralsheikh@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 11 279-1111
الفاكس +966 11 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:
http://www.jadwa.com

لا يزال القطاع النفطي أكبر مساهم في النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي.

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص إلى أقل مستوياته في ستة اعوام، عند 0,07 بالمائة. أما القطاع الخاص غير النفطي فقد ساهم بنسبة 0,03 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الكلي. وفي الوقت ذاته، تحسنت نسبة مساهمة القطاع الحكومي لتصل إلى 0,2 نقطة مئوية في الربع الثاني مقارنة بـ -0,5 نقطة مئوية في الربع السابق.

زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل 0,2 بالمائة على أساس المقارنة السنوية.

زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل 0,2 بالمائة على أساس المقارنة السنوية، مقارنة مع -0,7 بالمائة في الربع الأول و 5,7 بالمائة في الفترة ذاتها من العام السابق. إن التحسن في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الحكومي خلال الربع الثاني لعام 2016، يعد العامل الرئيسي خلف تحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وخصوصاً أن نمو القطاع الخاص غير النفطي استمر بالتباطؤ. كما أن انخفاض النفقات الحكومية استمر في التأثير السلبي على القطاع الخاص في الربع الثاني، إثر التأخير في المدفوعات الحكومية.

ضمن القطاع الخاص غير النفطي، استمر أداء النشاطات بنفس المسار الذي شهدته في الربع الأول...

ضمن **القطاع الخاص غير النفطي**، استمر أداء النشاطات بنفس المسار الذي شهدته خلال الربع الأول حيث سجلت أربع قطاعات نمواً إيجابياً بينما سجلت أربعة أخرى تراجعات في نموها (جدول 1، شكل 2). فجاء نمو كلاً من قطاع النقل والتمويل والخدمات الاجتماعية والزراعة في الخانة الإيجابية، بينما جاء نمو كلاً من قطاع التشييد والبناء وقطاع الصناعات غير النفطية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة في الخانة السلبية. كان **النقل** هو القطاع الوحيد الذي سجل تسارعاً في النمو السنوي خلال الربع الثاني ليصل إلى 3,8 بالمائة، مقارنةً مع 0,3 بالمائة خلال الفترة ذاتها للعام السابق. يعكس تسارع النمو في هذا القطاع مدى التحسن العام في أنشطة القطاع غير النفطي خلال الربع الثاني، حيث جاءت زيادة حركة الأشخاص والسلع متوافقة مع الارتفاع الشامل في أنشطة الاقتصاد. بالنظر للمستقبل، نتوقع أن يؤثر التباطؤ في القطاع غير النفطي بشكل عام خلال 2016 على معدلات النمو في قطاع النقل.

...حيث سجلت أربع قطاعات نمو ايجابي...

...بينما سجلت القطاعات الأربع الأخرى تراجعا في النمو.

جاء أيضاً نمو الأنشطة في **قطاع التمويل والضمان والخدمات التجارية** في الخانة الإيجابية للربع الثاني عند 2,4 بالمائة، ولكن كان النمو على وتيرة أبطأ من الربع الأول عندما نما القطاع بنسبة 3,3

جدول 1: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

	التغير كنسبة مئوية (الربعي)				التغير كنسبة مئوية (السنوي)				
	2015 الربع الثاني	2016 الربع الأول	2016 الربع الثاني التغير الربعي	2016 الربع الثاني المساهمة (ن م)	2015 الربع الثاني	2016 الربع الأول	2016 الربع الثاني التغير السنوي	2016 الربع الثاني المساهمة (ن م)	2016 النصف الأول
حسب القطاعات التنظيمية									
قطاع النفط	6.5	0.0	2.1	0.9	0.2	5.1	1.6	0.7	3.3
القطاع غير النفطي	4.1	2.9	5.2-	3.0-	5.7	0.7-	0.4	0.2	0.1-
القطاع الخاص	3.7	1.6	3.0-	1.2-	3.0	0.2	0.1	0.0	0.1
القطاع الحكومي	4.9	5.9	10.0-	1.8-	11.8	2.6-	1.3	0.2	0.8-
حسب الأنشطة الاقتصادية									
الزراعة	1.3	22.2	2.5-	0.1-	0.6	0.3	0.6	0.0	0.5
التعدين والمحاجر	5.3	0.6-	2.4	1.0	0.1-	3.6	0.8	0.3	2.2
نصيب النفط الخام والغاز الطبيعي منه	5.3	0.8-	2.5	1.0	0.1-	3.6	0.9	0.3	2.2
الصناعة	8.2	5.7	6.4-	0.8-	3.3	5.9	2.2	0.3	4.1
الكهرباء والغاز والمياه	9.7	36.0-	180.1	1.0	2.1-	0.2-	3.7-	0.1-	2.8-
التشييد والبناء	5.0	1.2-	3.6-	0.2-	6.6	1.9-	3.1-	0.2-	2.5-
تجارة الجملة والتجزئة	2.7	2.7-	8.9-	0.8-	2.7	0.8-	0.7-	0.1-	0.8-
النقل والاتصالات	3.7	1.7	2.4-	0.1-	4.4	0.3	3.8	0.2	2.0
قطاع التمويل	4.3	2.3	1.9-	0.2-	1.3	3.3	2.4	0.2	2.9
الخدمات الشخصية	2.8	4.8	0.5-	0.0	2.8	1.0	1.6	0.0	1.3
الخدمات الحكومية	5.1	7.0	12.2-	1.8-	13.5	3.2-	1.0	0.1	1.3-
الناتج المحلي الإجمالي الفعلي	**4.9**	**0.7**	**1.3-**	**1.3-**	**3.3**	**1.5**	**1.4**	**1.4**	**1.5**

بالمائة. يعود سبب هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى المساهمة السلبية من قطاع **"الخدمات المالية"** الفرعي (42 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التمويل)، بينما جاء النمو قوياً في القطاع الفرعي **"تملك المساكن"** عند 5,3 بالمائة في الربع الثاني (58 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التمويل). نرى أن تباطؤ النمو في القروض خلال فترة شهدت ارتفاع تكلفة التمويل، تسبب في تراجع النمو بنسبة 0,7 بالمائة ضمن الخدمات التمويلية. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع بأن أي اصدار للسندات الدولية في الفترة القادمة سيؤثر إيجابياً على السيولة في النظام المالي، مما يسمح باستمرار منح القروض التي بدورها ستضمن استمرار النمو في القطاع الفرعي لقطاع التمويل. ساهم أيضاً تطبيق قرار رسوم الأراضي في زيادة تحسن الأنشطة العقارية، إذ نمت نسبة القطاع الفرعي "تملك المساكن" إلى 5,3 بالمائة، وهي أعلى نسبة تم تسجيلها منذ الربع الرابع لعام 2013. نتوقع أيضاً بأن تلعب العقارات دوراً كبيراً في قطاع التمويل خلال الفترة القادمة، خاصة من قبل المطورين العقاريين في القطاع الخاص، وذلك بسبب استمرار تقدم مبادرات إصلاح القطاع العقاري.

جاء النمو قوياً في القطاع الفرعي "تملك المساكن" عند 5.3 بالمائة في الربع الثاني.

شهد **قطاع الكهرباء والغاز والماء** أعلى نسبة تراجع تصل إلى 3,7 بالمائة خلال الربع الثاني. يعود هذا التراجع إلى ارتفاع تعرفة استهلاك الكهرباء و المياه، والذي بدوره أثر على نمط الإستهلاك، إضافةً إلى العدد المحدود من المصانع التي دخلت حيز الخدمة خلال الربع الثاني. ومع ذلك، نتوقع أن يكون مستقبل هذا القطاع إيجابياً على المدى البعيد وذلك نسبة للعدد الكبير من العقود تحت التنفيذ لأجل رفع القدرة الاستيعابية في توليد الطاقة وتحلية المياه، إضافة إلى الاكتمال المتوقع لأكبر محطة تحلية مياه على مستوى العالم في منطقة ينبع وذلك بنهاية عام 2016.

شهد قطاع الكهرباء والغاز والماء أعلى نسبة تراجع خلال الربع الثاني...

شهد **قطاع التشييد والبناء** ثاني أعلى نسبة تراجع تصل إلى 3,1 بالمائة وذلك نسبة لتأثر القطاع بخفض الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة. أظهرت بيانات رسمية بأن الحكومة قامت بتخفيض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 40 بالمائة لعام 2015، وعليه نتوقع بأن يكون هناك تخفيض إضافي يصل إلى 36 بالمائة لعام 2016، لاستمرار المملكة في خطتها لترشيد الإنفاق. يتوقع أن تكون أنشطة البُنى التحتية و المباني التجارية والبرامج الإسكانية المدارة من طرف المطورين العقاريين في القطاع الخاص (أنظر الفقرة الأولى أعلاه) المحرك الرئيسي للنمو في قطاع التشييد والبناء لما بعد 2016. خصص برنامج التحول الوطني 2020 قيمة 52 مليار ريال سعودي (20 بالمائة من مجموع قيمة البرامج التي أعلنت ضمن خطة التحول الوطني) لوزارة الإسكان لأجل تنفيذ أهداف استراتيجية بالتعاون مع مطورين من القطاع الخاص لزيادة توفير الوحدات الإسكانية في فترة يتزايد فيها الطلب سريعاً على المساكن، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى نمو النشاط في قطاع التشييد والبناء.

...يتبعهم قطاع التشييد والبناء.

شهد **قطاع الصناعات غير النفطية** تراجعاً بنسبة 1,4، على أساس المقارنة السنوية، للربع الثاني على التوالي. جاء هذا التراجع بسبب انخفاض صادرات المنتجات الصناعية وخصوصاً البتروكيماويات والبلاستيك التي تراجعت بسبب ضعف الطلب العالمي (تراجع بنسبة 23,6 بالمائة،

تراجع النمو السنوي لقطاع الصناعات غير النفطية، على أساس المقارنة السنوية، للربع الثاني على التوالي.

شكل 2: مساهمة مختلف القطاعات في نمو الناتج الإجمالي الفعلي

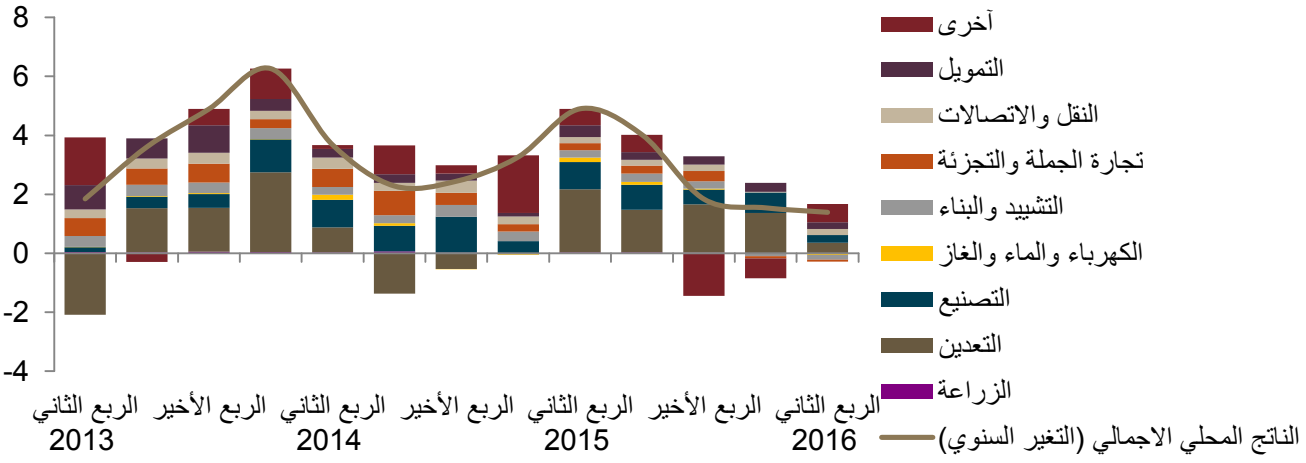

من بداية العام وحتى يوليو). وبالنسبة **لقطاع تجارة الجملة والتجزئة**، فقد شهد تراجع بنسبة 0,7 بالمائة على أساس المقارنة السنوية. كما أظهرت مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي انخفاضاً ملحوظاً في القطاع، حيث انخفضت كلاً من السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي ومعاملات نقاط البيع منذ بداية العام وحتى أغسطس على أساس المقارنة السنوية (شكل 5 و 6). نتوقع أن يستمر تأثر نمو القطاع من تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي، خصوصاً بعد خفض بدلات العاملين لدى القطاع الحكومي.

تراجع أيضاً قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 0,7 بالمائة على أساس المقارنة السنوية.

أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للنصف الأول لعام 2016 توسعاً في الاقتصاد بنسبة 1,5، على أساس المقارنة السنوية، وهو أقل مستوى تم تسجيله منذ النصف الأول لعام 2013 (شكل 3). كما سجل نمو القطاع النفطي خلال النصف الأول لعام 2016 مستوى متراجع عند 3,3 بالمائة، مقارنةً بـ 4,6 بالمائة في النصف الثاني لعام 2015 (شكل 4). أظهرت كذلك البيانات النصف سنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أداءً سلبياً لأول مره منذ ست سنوات على الأقل والتي تقدر بـ0,1 بالمائة. وضمن الاقتصاد غير النفطي، تراجع النمو في القطاع الحكومي بنسبة 0,8 بالمائة، مُظهراً بعض التحسن مقارنة مع التراجع المُسجل خلال النصف الثاني لعام 2015 بنسبة 3,2. أما القطاع الخاص فلا يزال في الخانة الإيجابية عند 0,1 بالمائة، متباطأً من 3,4 بالمائة خلال النصف الثاني لعام 2015.

أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للنصف الأول لعام 2016 توسع في الاقتصاد بنسبة 1,5، على أساس المقارنة السنوية.

على أساس المقارنة الربعية، تراجع النمو في الاقتصاد بنسبة 2,1 بالمائة مقارنة بالزيادة المسجلة في الربع السابق عند 1,6 بالمائة، علماً بأن هذا الانكماش يعكس نمط موسمي قوي خلال الربع الثاني. جاء معظم هذا التراجع بسبب النمو السلبي في القطاع غير النفطي الذي هبط بنسبة 5,2 بالمائة، وذلك نتيجة للتراجع في كلاً من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الحكومي (-10 بالمائة) والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (-3 بالمائة). في الوقت ذاته، نما القطاع النفطي بنسبة 2,1 بالمائة.

على أساس المقارنة الربعية، تقلص الاقتصاد بنسبة 2,1 بالمائة.

نتوقع أن يبقى الأداء الاقتصادي على نفس المسار إلى نهاية العام، كما ستبقى مساهمة القطاع النفطي إلى النمو السنوي للاقتصاد في الخانة الإيجابية. نتوقع كذلك أن يحافظ القطاع الخاص على أدائه الإيجابي ولكن بوتيرة أبطأ، كما نتوقع أن تهدأ وتيرة التباطؤ في نمو القروض البنكية بعد الإصدار المتوقع للسندات السيادية الدولية. حافظت القروض المصرفية على نموها القوي منذ بداية العام وحتى يونيو، على أساس المقارنة السنوية، ولكن يتوقع أن تتباطأ خلال عام 2016 مقارنة بالأعوام الماضية (شكل 7). مع ذلك، تشير مسوحات الأعمال إلى توسع في اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي لعام 2016 (شكل 8). بينما تعكس العوامل المحلية اقتصاداً متنامياً، إلا أن المزيد من الإجراءات لخفض العجز في الميزانية قد يؤثر سلباً على نمو أنشطة الاقتصاد غير النفطي (شكل 9). أيضاً، مع الأخذ في الاعتبار الشكوك الكبيرة في مسار الاقتصاد العالمي، راجعنا توقعاتنا للنمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي للعامين 2016 و 2017 ليكون عند 1,1 بالمائة و0,6 بالمائة على التوالي وذلك أقل من توقعاتنا السابقة عند 1,7 و 2,4 بالمائة (شكل 10).

راجعنا توقعاتنا للنمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي للعامين 2016 و2017 ليكون عند 1,1 بالمائة و0,6 بالمائة على التوالي...

...بدلاً من توقعاتنا السابقة عند 1,7 و2,4 بالمائة .

الشكل 3: النمو النصف سنوي للناتج المحلي الإجمالي الفعلي

(التغير السنوي)

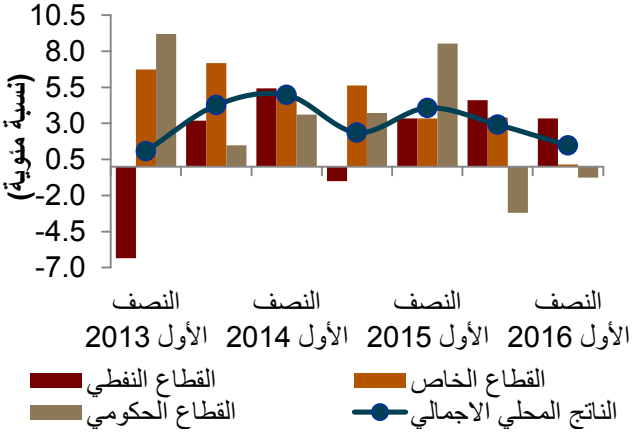

الشكل 4: إنتاج النفط والناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط

(التغير سنوي)

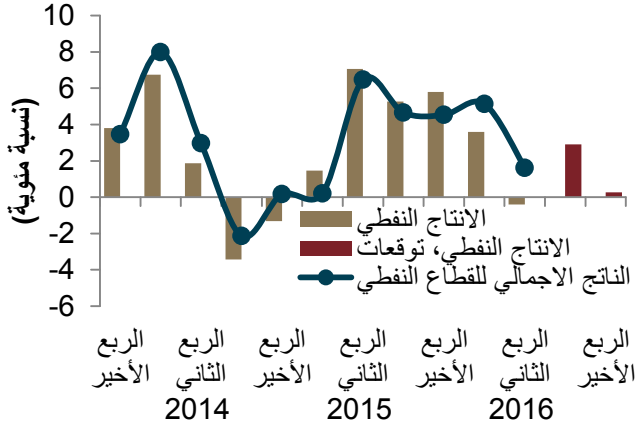

الشكل 5: السحوبات النقدية وتعاملات نقاط البيع جاءت سلبية, على أساس المقارنة السنوية...

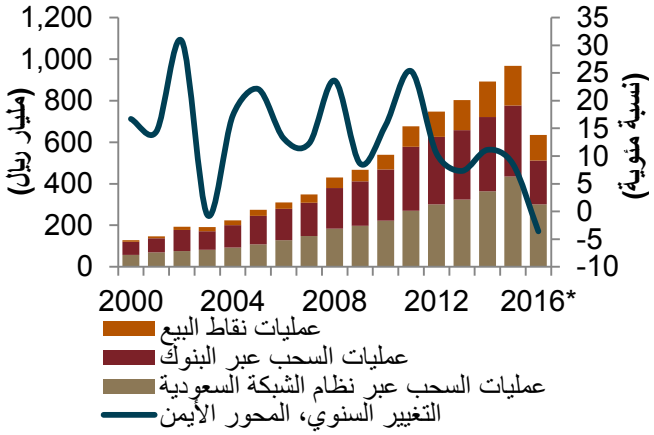

الشكل 6: ...مما أدى إلى انخفاض النمو لقطاع تجارة الجملة والتجزئة...

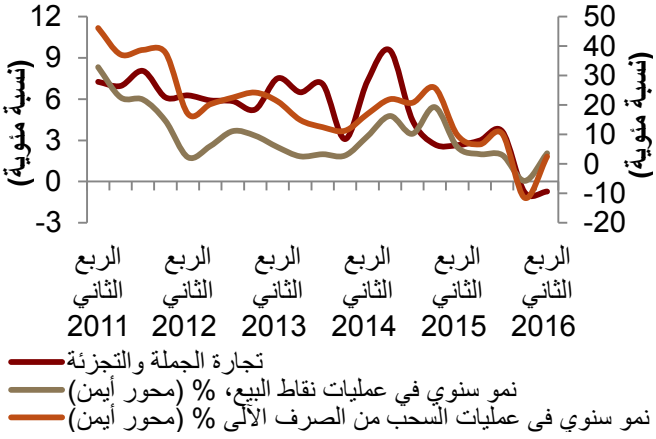

الشكل 7: ... بينما بقيت القروض المصرفية إلى القطاع الخاص متماسكة...

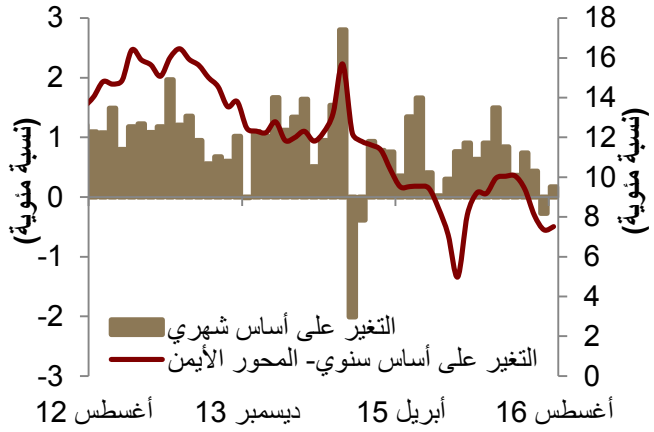

الشكل 8: ...مما يضمن توسع الاقتصاد غير النفطي...

(مؤشر مديري المشتريات)

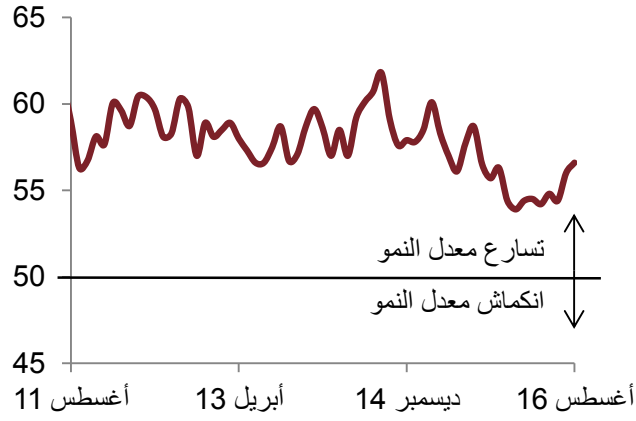

الشكل 9: ...ولكنه انخفض إلى حد كبير عن ما كان عليه من قبل.

(التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لطبيعة النشاط)

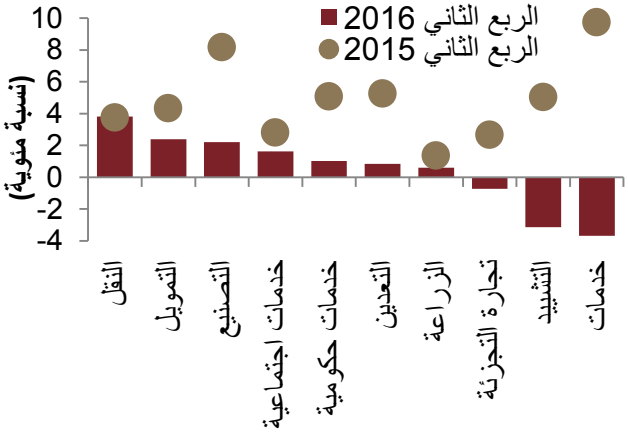

الشكل 10: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

(التغير السنوي)

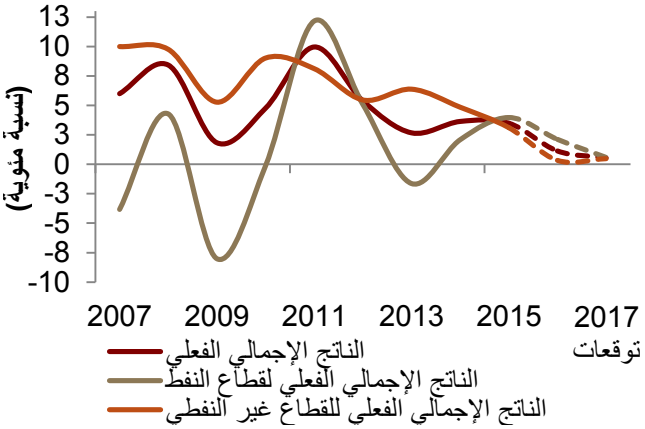

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.